المنسق الوطني لمشاريع منظمة العمل الدولية لـ« الثورة »:

جهود لتحديث خطة العمل الوطنية للقضاء على عمالة الأطفال في اليمن

تدخلات لاستهداف بيئة الأطفال العاملين والبحث عن أسباب انتشار المشكلة

تقرير / مطهر هزبر

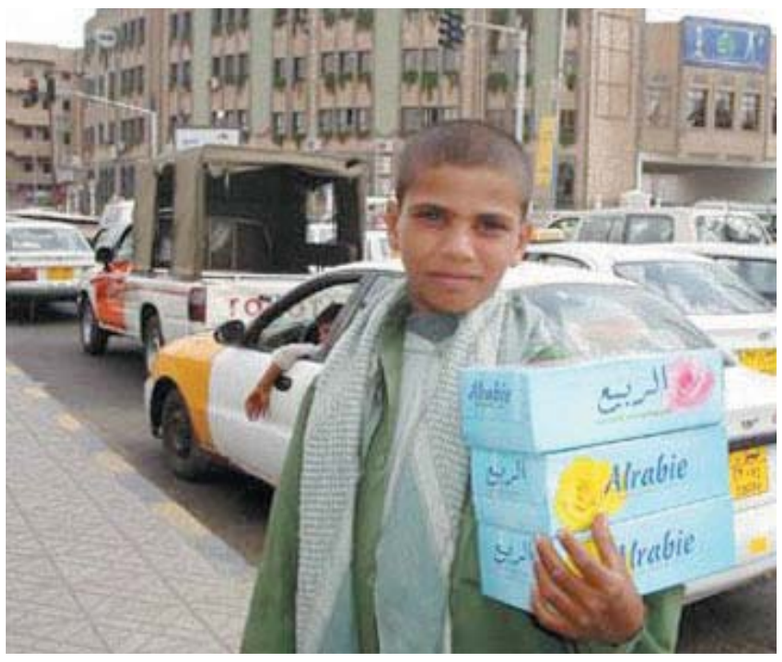

يعكف البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية حاليا على تحديث خطة العمل الوطنية للقضاء على عمالة الأطفال في اليمن بالتعاون مع وحدة مكافحة عمالة الأطفال بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وعـدد مـن الجهات والمنظمات ذات العلاقة .

وأوضح الأخ/ علي دهاق، المنسق الوطني لمشاريع منظمة العمل الدولية في اليمن أن البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال كان قد أعد خطة عمل وطنية لمكافحة عمالة الأطفال خلال البرامج التي نفذت في الفترة من(2008-2004م). وكانت بمثابة خطوة هامة إلى الأمـام إلا أنـه وبسبب محدودية القدرات الوطنية وجزئيا بسبب الأزمة التي مرت بها البلاد لم يتم تفعيلها. ومنذ ذلك الوقت، حدثت تطورات جديدة على الصعيد الوطني والدولي كان لها اثر مباشر على وضع عمالة الأطفال في البلاد. ويفرض هذا الوضع الجديد إعادة النظر وتحديث خطة العمل.

وأشار في تصريح لـ(الثورة) إلى أن البرنامج سيتولى مساعدة الحكومة اليمنية في عملية إعـادة الصياغة وتحديث خطة العمل الوطنية والتي تتطلب مشاركة طيف واسع من أصحاب الشأن لوضع الأولويات وتحدد الأطر الزمنية والاتفاق على المؤشرات الخاصة بالإنجاز وتطوير خطة عمل للتنسيق بين جميع الفاعلين لتعزيز التماسك والاتساق .. منوها بهذا الصدد بأن المشروع يعمل مع المانحين سواء الثنائيين أو متعددي الأطراف لضمان أن برامجهم تصمم لدعم تنفيذ خطة العمل الوطنية المعدلة حول عمالة الأطفال وبالأخص تلك المتصلة بالتعليم والتدريب والتخفيف من الفقر والحماية الاجتماعية وتشغيل الأطفال.

وأضاف دهاق: إن حجم ونطاق مشكلة عمالة الأطفال في اليمن يتطلب جهوداً تعاونية من قبل السلطات المختصة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لضمان استجابة مشتركة ومنسقة ومستدامة .. مؤكداً أن هذه الخطوة من شأنها أن تعزز التعاون والتعاضد والملكية المشتركة بشكل أفضل والتأسيس لها والحفاظ على ديمومتها في الوزارات المختلفة والقطاعات والمنظمات غير الحكومية والمانحين من خلال بناء شراكة مستدامة وفعالة.

واعتبر أن الهدف من هذا النهج الإستراتيجي هو التأكد من أن مشاكل عمالة الأطفال يتم معالجتها بطريقة متكاملة وعبر القطاعات المتعددة وذلـك لتحقيق أهـداف البرنامج بالحجم الكاف والكبير من خلال خلق بيئة مؤسسية وسياسية داعمة .. إضافة إلى بناء التعاون الضروري والروابط مع البرامج الحكومية الحالية والمخطط لها ذات الصلة بعمالة الأطفال مثل الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي (2015-2003م)، ومشروع التعليم الثانوي والتحاق الفتاة (2008-2015م) ومشروع التعليم الأساسي - المرحلة الثانية. فضلا عن ذلك، أنه سيتبع البرنامج عن كثب العديد من النتائج الخاصة بإطار المساعدات التنموية للأمم المتحدة وأنشطة رئيسية ذات صلة بهموم عمالة الأطفال. كما سيتم بناء روابط أفضل تتكامل مع وكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة وبرامج المانحين. وتشمل: وثيقة البرنامج القطري لليمن (2012-2015م) الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج القطري لليمن التابع لليونيسيف(2012-2015م) مذكرة استراتيجية البنك الدولي المرحلية- اليمن (2013-2014م) والرؤيا المشتركة للأمم المتحدة لدعم المرحلة الانتقالية في اليمن: إطار عمل (2012-2014م) وبرامج عنقود مكتب منسق الشئون الإنسانية والتعليم (2013). وسيتم من خلالها تبادل الخبرات وسيتم تحديد الأولويات والتحديات المشتركة إلى جانب الطرق والوسائل اللازمة للتغلب عليها بالتعاون مع البرامج المذكورة أعلاه.

(استراتيجية المشروع)

وأشـار إلى أن المـشروع المـقـترح سيقوم بالبناء على الدروس المهمة التي تم الاستفادة منها والنتائج التي تحققت خلال الدورات البرمجية للبرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال خلال الأعـوام من 2004-2001م و 2008-2004م وعلى السياقات المحددة في إطار الأزمة الإنسانية الحالية والتي سيتم تنفيذ المشروع من خلالها. تم إعداد المشروع بالتعاون الوثيق مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأمـم المتحدة والمنظمات المانحة ويأخذ بعين الاعتبار الأولويات الوطنية للجمهورية اليمنية المحددة في البرنامج المرحلي للتثبيت الاقتصادي والتنمية (2012-2014م) وخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2013م ويستجيب للوضع الخاص بعمالة الأطفال في اليمن حسب ما تم شرحه في المسح الوطني لعمالة الأطفال في اليمن لعام 2010م، ويهدف المشروع إلى تحقيق نتائج برنامج وميزانية منظمة العمل الدولية (2012-2013م) ويبني على الأولويات التي عكسها في البرنامج القطري للعمل اللائق في اليمن للفترة من 2012-2015م، الذي يتم إعدادها حاليا بالمشاركة مع الحكومة والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية.

وأكد أن المشروع كنهج استراتيجي سيركز على الوقاية والقضاء على عمالة الأطفال مع استئصال أسوأ أشكال عمالة الأطفال كأولوية حيث بات واضحا أنه لا بد من معالجة مشكلة عمالة الأطفال في اليمن في إطار سياق العمل الإنساني الذي يتم تنفيذه حاليا نظرا لحدوث تغييرات كبيرة في سياق السياسات الوطنية التي زادت تعقيدا بسبب التدهور الاقتصادي السائد في البلاد. وبسبب أزمة عام 2011م، برزت مخاطر ومناطق ضعف جديدة، خاصة بالنسبة للأطفال. فضلا عن ذلـك، في عام 2011م، كشفت الحكومة عن رؤية تنموية جديدة عرفت بـ « البرنامج المرحلي للتثبيت الاقتصادي والتنمية». كما تم تنفيذ مسح وطني حول عمالة الأطفال عـام 2010م، وبالتالي، بـات من الـضروري تحديث خطة العمل الوطنية ولاسيما المبررات والتوجه الإستراتيجي والالتزامات والأولويات في الخطة على ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وديناميكيات عمالة الأطفال وعلى أساس الدليل الذي تولد عن المسح الوطني لعمالة الأطفال. وذلك لضمان تماسك خطة العمل الوطنية في إطار الأولويات الوطنية ولتعكس الاتجاهات الناشئة لعمالة الأطفال في البلاد.

(آليات تنسيق)

وحول آليات التنسيق بين الجهات المشاركة في تحديث الخطة الوطنية قـال: إن طرق التنسيق ستتضمن تقوية الآليات القائمة وتعزيز الشراكة والمشاركة والعمل من خلال الفريق في كل المستويات والمراحل والعمل معا لتطوير آلية لتبادل المعارف ونشر النماذج التي تم تجربتها والأدوات والاستراتيجيات والسياسات لكي يتم توسيع العمل بأفضل الممارسات وتبادل الخبرات والمعارف وتدارس مـدى فعالية الأنشطة في معالجة قضايا عمالة الأطفال وتحديد أولويات مشتركة ونقل للمعرفة من برنامج إلى أخر حسب الاقتضاء كما سيتم توفير التدريب للوزارات الرئيسة لتحسين القدرات الفنية والمؤسسية على إدماج قضايا عمالة الأطفال في عملية التخطيط الإنساني والتنموي.

كما سيتم القيام بمزيد من التحليل للبيانات الخاصة بعمالة الأطفال بالمشاركة مع الحكومة والشراكة الثلاثية (منظمة العمل الدولية واليونيسيف والبنك الدولي) في فهم عمالة الأطفال ،ذلك لأن البحث سيوفر فهماً اكبر وأفضل للموضوع من زاوية توسيع قاعدة الدعم لإدماج قضايا عمالة الأطفال في عملية إعداد السياسات. وتعد هذه البيانات حاسمة فيما يتصل بالمساهمة في حوار السياسات وتطوير خطة العمل الوطنية وإدماج قضايا عمالة الأطفال في عملية التخطيط الإنساني والتنموي.

(تحسين القدرات المحلية)

وأوضح أن البرنامج سيعمل على المساعدة في تحسين القدرات المحلية على تحليل أوضاع الأطفال وتصميم برامج المتابعة والتنسيق في كافة المسائل المتصلة بعمالة الأطفال. ومن خلال التدريب وبصفة خاصة التدريب على التقنيات الخاصة باكتشاف ومراقبة وإدارة الإجراءات التي تستهدف الأطفال والقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. سيتم توفير الدعم من قبل المشروع لتطوير الأدلة الإرشادية والأدوات والمنهجيات لإنشاء آليات خاصة بتوفير خدمات التعليم والحماية الاجتماعية للأطفال وتشغيل الشباب وفرص معيشية لأسر الأطفال ، أما على مستوى المحافظة، سيتم توفير التدريب لتمكين الشركاء من تبني نهج متعدد القطاعات يشمل إجراءات منسقة من قبل المحافظين ومكاتب التربية والتعليم والتدريب والحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والزراعة والصحة ومنظمات أرباب العمل والعمل والمنظمات الغير حكومية والإعـلام والمؤسسات الدينية والقيادات المجتمعية والمدارس.

(تطوير برامج التوعية)

وحول خطط البرنامج لحشد الدعم وتعزيز جهود الجهات ذات العلاقة أشار دهاق أنه بناء على نتائج التحليل الإضافي للمسح الوطني لعمالة الأطفال، سيتولى المشروع تطوير برامج توعية ومناصرة منتظمة وقائمة على الدليل وموجهة لتحقيق نتائج واعدة بشكل جيد. وستسعى هذه البرامج إلى تعزيز الجهود الخاصة بالمناصر على المستوى الوطني من خلال تحالفات اكبر واقوى، حيث سيتم توفير الدعم والتدريب على المناصر لكل من منظمات أرباب العمل والعمال ووحدة عمالة الأطفال ووزارة الإعلام ووزارة الشباب والرياضة وأجهزة الإعلام الوطنية والمحلية والشبكات الإقليمية والمحلية لمنظمات المجتمع المدني والحكومات والمجتمعات والقيادات المدنية الأخرى، كما سيتم تطوير طرق خلاقة للمناصرة بما في ذلك تطوير مضامين قائمة على الدليل وتحديد أصحاب المصلحة واستخدام الشبكات وآليات تقديم الدعم الفني وتقييم الأثر. إضافة إلى أنه ستعطى الأولوية للتنسيق من شركاء الأمم المتحدة في مجال المناصرة لقضايا عمالة الأطفال.

وستقوم جهود المناصرة بتسليط الضوء على أهمية التنفيذ الكامل لمعاهدات منظمة العمل الدولية رقم 138 و 182. كما أن البرنامج سيحتفل باليوم العالمي للقضاء على عمالة الأطفال والـذي يتيح فرصة للحصول على دعم إضافي من خلال الحملة المناهضة لعمالة الأطفال. وأنـواع أنشطة المناصرة والتوعية التي سيتم دعمها من قبل المشروع هي: تنظيم ندوات على مستوى المحافظات والمديريات الاستفادة من تقنيات التواصل الحديثة وتنظيم زيـارات ميدانية إلى مواقع المشروع من قبل الصحفيين وإنتاج وتوزيع منشورات ومواد مناصرة وبرامج إذاعية وتلفزيونية.

(تدخلات هادفة)

وفيما يخص التدخلات التي سيقوم بها البرنامج لاستهداف بيئة الأطفال العاملين والبحث عن أسباب انتشار المشكلة قال: إن البرنامج سيتبنى استراتيجية لتنفيذ تدخلات هادفة من خـلال برامج متكاملة تستهدف المناطق الريفية التي تسعى إلى مكافحة الأسباب الكامنة وراء عمالة الأطفال في المجتمع المحلي. وهذا سيتضمن إخراج الأطفال من أسوأ أشكال عمل الأطفال ومنع الأطفال الذي هم عرضة للدخول إلى مثل هذه الأعمال وتوفير فرص التعليم والتدريب المهني لهم والقيام بتدابير للتخفيف من الفقر باستهداف الأسر التي تعاني من هشاشة وتنفيذ جهود تعبوية مجتمعية لمكافحة أنواع معينة من أسوأ أشكال عمالة الأطفال بما في ذلك التوعية على مستوى القاعدة وإنشاء مراقبة محلية لعمالة الأطفال في المجتمعات المـتـضررة. ووفقا للتوصية 190 المرتبطة بمعاهدة منظمة العمل الدولية رقم 182، سيتم تشجيع مشاركة الأطفال واعتبارهم مجموعة من مجاميع أصحاب المصلحة ليتم التشاور معهم في هذا الشأن.

(نتائج مسح)

وكانت نتائج المسح الأول لعمالة الأطفال في اليمن والذي نفذته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية كشفت بأن عدد الأطفال العاملين في اليمن بلغ (1.6) مليون طفل بنسبة 21 % من إجمالي عدد الأطفال في اليمن والبالغ عددهم (7.7) مليون طفل. 56 % منهم يعملون في القطاع الزراعي و(29 %) يعملون في الخدمات المنزلية كعمال زراعيين أو في مهن أولية غير مأجورة..

ناقش عدداً من التقارير الخدمية

تنفيذي شبوة يشدد على اتخاذ إجراءات قانونية لتعزيز الموارد المحلية

شبوة/سبأ

ناقش المكتب التنفيذي لمحافظة شبوة في اجتماعه الـدوري الشهري الـذي عقد برئاسة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة عبدربه هشلة ناصر جملة من التقارير عن نشاط النصف الأول من العام الجاري 2013م لمـكـاتـب التخطيط والـتـعـاون الـدولي وصـنـدوق النظافة والتحسين وإدارة تنمية المرأة .

وناقش الاجتماع الذي انعقد أمـس الأول مستوى تحصيل المـوارد المحلية والمشتركة على مستوى المحافظة والمديريات وعدد آخر من القضايا المدرجة في جدول الاجتماع.

وخـلال مناقشته للتقارير والقضايا المثارة خلال الاجتماع الـذي حـضره الوكيل المساعد للمحافظة ناصر محمد القميشي ورئيس لجنة التخطيط والتنمية والمـالـيـة بـالمـجـلـس المحلي للمحافظة سعيد محمد المرنوم نوه المكتب التنفيذي بالنشاط المتميز الـذي يقوم بـه مكتب التخطيط والتعاون الـدولي في إطار تنفيذه للمهام والواجبات العملية المناطة به.

وأكد ضرورة عقد الاجتماعات الدورية لمجلس إدارة صندوق النظافة والتحسين في أوقاتها لما من شأنه حل ومعالجة المعوقات والمشاكل التي تعترض عمل ونـشـاط الصندوق في حينها وتمكينه مـن القيام بمهامه وأنشطته على أكمل وجه .

مـشـددا عـلى ضرورة اتخاذ الإجـراءات القانونية اللازمة لضمان سرعـة إعـادة الآليات المنهوبة على الصندوق ، وكلف إدارة الصندوق بتقديم مقترحات عملية تضمن تعزيز الموارد المالية للصندوق حتى يتمكن من القيام بدوره الخدمي الهام في المحافظة بصورة جيدة .

كما شدد المكتب التنفيذي على ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير العملية اللازمة والمناسبة لتعزيز الموارد المحلية للمحافظة خلال الفترة القادمة ومعالجة أوجه السلب والقصور التي رافقت عملية التحصيل خلال النصف الأول من العام والذي بلغت فيه المـوارد المشتركة المحصلة أربعة وستين مليوناً وتسعين ألفاً وتسعمائة وثلاثين ريالا بنسبة 60% عن الربط المخطط لنصف العام .

فيما بلغت المـوارد المحلية المحصلة أربعة وسبعين مليوناً وستمائة وسبعة آلاف ومائتين وسبعة وثمانين ريالا بنسبة 89% عن الربط .

وأكد المشاركون في الاجتماع ضرورة دعـم ومساعدة إدارة تنمية المرأة بالمحافظة لتمكينها من القيام بدورها ومهامها في خدمة قضايا المرأة بشكل جيد .

ودان تنفيذي شبوة عملية اختطاف رئيس نيابة استئناف المـكـلا بـحـضرمـوت مـن قبل مجموعة من أبناء المحافظة .. معربا عن استنكاره الشديد لمثل هذه الأفعال المشينة والمسيئة لسمعة المحافظة وأبنائها .. مؤكدا أن مثل هـذا السلوك لا يمت بصلة للمحافظة وأبناءها ولا يعكس سوى سلوك مرتكبيه .

وطالب تنفيذي شبوة الجهات المختصة باتخاذ الإجـراءات الصارمة تجاه مرتكبي هذا الفعل المشين .

وعـبـر المـكـتـب التنفيذي بالمحافظة عن أسفه لعدم تعاون وزارة النفط والمعادن في صرف المستحقات المالية المعتمدة من النفط للتنمية الاجتماعية بالمحافظة لعامي 2012 - 2011م بحسب الخطة المعدة لذلك من قبل السلطة المحلية والمبنية عـلى الاحتياجات الـضروريـة للمحافظة .. مناشدا في هذا الصدد وزيـر النفط والمعادن بـسرعـة حـل ومـعـالـجـة هـذه الإشكالية نظرا لأن عدم صرف هذه المستحقات المالية بصورة عاجلة يهدد بتوقف عـدد من أنشطة الخدمة العامة الهامة للمحافظة والتي يتم تسييرها بواسطة هذه المستحقات.

تحالف رصد يطلق تقريره الرابع لمراقبة مؤتمر الحوار الوطني

حسن شرف الدين

أشاد تحالف رصد لمراقبة الحوار الوطني بمبادرة الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني لتفعيل التواصل الإعلامي بإبراز بعض نقاط مخرجات الجلسة العامة الثانية عبر اللوحات الدعائية في الشوارع الرئيسية والطرقات باعتباره وسيلة فاعلة تتناسب كثيرا مع فئات متعددة.

جاء ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده التحالف بصنعاء لتدشين تقريره الرابع لمراقبة الحوار الوطني الذي يعقد بصنعاء.. مشيرا إلى أن هناك ضعفاً في حضور أعضاء مؤتمر الحوار للجلسات وعدم استثمار الوقت بصورة فاعلة وتخلف عقد الجلسات عن موعدها المحدد في جدول اجتماعاتها.

ويهدف التقرير الرابع لتحالف رصد مراقبة مجريات وأعمال الجلسات المغلقة لخمس فرق «فريق القضية الجنوبية وفريق قضية صعدة وفريق العدالة الانتقالية وفريق بناء الدولة وفريق الحكم الرشيد.. وقد أبرز التقرير أهم الإجراءات والملاحظات على فرق العمل الخمس وكيفية تعاملها مع القرارات والقضايا المطروحة للخروج بالحلول والمقترحات والتوصيات.

كما ركز التقرير على أنطقة فرق العمل للقضايا الخمس وعلى مدى الالتزام بالقواعد الإجرائية مثل النصاب القانوني لفرق العمل ونسبة حضور أعضاء مؤتمر الحوار ودور المكونات الرئيسية خلال هذه الفترة مثل لجنة الانضباط والمعايير ولجنة التوفيق وهيئة الرئاسة والأمانة العامة..كما قدم التقرير ملاحظات حول مستوى مشاركة المواطنين والمشاركة المجتمعية والأثر المترتب على أنشطة الاتصال والتواصل.

دورات تدريبية لمواجهة الكوارث بأمانة العاصمة

نجلاء الشعوبي

دشنت أمس الأول بمقر الإدارة العامة لمواجهة الكوارث بأمانة العاصمة الـدورات التدريبية التمهيدية في مجال الإنقاذ ومواجهة الكوارث - والإسعافات الأولية - والمـهـارات القيادية التي تنظمها مفوضية الكشافة بأمانة العاصمة بالتعاون مع الإدارة العامة للدفاع المدني وجمعية الهلال الأحمر اليمني فرع صنعاء وبدعم من اللجنة الإشرافيـة للمراكز الصيفية بأمانة العاصمة بمشاركة أكثر من (80) كشافا وقائدا في جميع الدورات..

وفي الاحتفال الـذي بدئ بآي من الذكر الحكيم ألقيت العديد من الكلمات من قبل الأخوة العقيد عبدالكريم معياد وكيل مصلحة الدفاع المدني والأستاذ عبدالله عبيد مدير عام مكتب الشباب والرياضة بأمانة العاصمة رئيس اللجنة الفنية والقائد علي شملان مـفـوض الـكـشـافـة بـأمـانـة العاصمة المشرف العام للدورات وسفير الكشافة العربية الرحالة المغربي القائد بحسين الخراض والتي تناولت جميعها أهمية إقامة مثل هذه الدورات التي تعد تمهيداً لإنشاء مجموعة الإنقاذ ومواجهة الكوارث الكشفية التي سيتم إنشاؤها قريباً بدعم ورعاية أمانة العاصمة وإشراف الإدارة العامة للدفاع المدني ومواجهة الكوارث والتي سيكون عدد أعضائها خلال المرحلة الأولى (100) كشاف وقائد من مختلف مديريات الأمانة، كما تطرقت الكلمات إلى الدور الكبير الذي يقوم به شباب الكشافة في مجال خدمة وتنمية المجتمع وإسهامهم الفعال في مختلف الفعاليات الخدمية والتنموية ، الأمر الذي جعل منهم شريحة شبابية متميزة تحظى باحترام وتقدير كل فئات المجتمع وولد الرغبة لـدى كـل المؤسسات والمنظمات لإشراكهم في تنفيذ أنشطتها وبرامجها.

حـضر الاحـتـفـال العقيد محمد نـاصر الشبعان مدير عـام الإدارة العامة لمواجهة الكوارث وعبدالكريم الضحاك مدير إدارة الأنشطة المدرسية بمكتب التربية بالأمانة والرائد عبدالله الهاملي مدير وحدة التدريب وعـدد مـن أعضاء المفوضية وقادة المراكز الكشفية في المديريات.